

مطبوعات المجمع

آثار الشيخ العلامة
عبد الرحمن بن يحيى المعلمي
(٢٣)

مجموع رسائل في التحقيق وتصحيح النصوص

تأليف
الشيخ العلامة عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني
١٣١٢هـ - ١٣٨٦هـ

تحقيق
محمد أجمل الإصلاحي

وفق المنهج المعتمد من الشيخ العلامة
بكر بن عبد الله أبو زيد
(رحمه الله تعالى)

تمويل
مؤسسة سليمان بن عبد العزيز الراجحي الخيرية

دار عالم الفوائد
للنشر والتوزيع

بسم الله الرحمن الرحيم

راجع هذا الجزء

عَلي بن مُحمَّد العِمْران

مُحمَّد عُزير شمس



مؤسسة سليمان بن عبدالعزيز الراجحي الخيرية
SULAIMAN BIN ABDUL AZIZ AL RAJHI CHARITABLE FOUNDATION

الطبعة الأولى ١٤٣٤هـ



دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع
مكة المكرمة ــ هاتف ٥٤٧٣١٦٦ - ٥٣٥٣٥٩٠ فاكس ٥٤٥٧٦٠٦

الصف والإخراج دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة التحقيق

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسوله الكريم وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أما بعد، فإن هذا المجموع من رسائل الشيخ العلامة عبد الرحمن بن يحيى المعلمي رحمه الله يشتمل على ثلاث رسائل في أصول التحقيق، ورسالة فيها تخريج الأحاديث الواردة في كتاب «شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح» لابن مالك، مع تعليقات على طبعة الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي رحمه الله، ورسالة فيها تصحيحات وتعليقات على كتاب «سبل السلام شرح بلوغ المرام» للأمير الصنعاني، ورسالتين في التنبيه على أخطاء وأوهام في المجلد الأول من كتاب «الكامل» للمبرد تحقيق الدكتور زكي مبارك، وعلى الجزء الأول من «معجم الأدباء» لياقوت طبعة الدكتور أحمد فريد الرفاعي. وفي آخر المجموع قائمة أعدَّها الشيخ لبعض نوادر المخطوطات المحفوظة في مكتبة الحرم المكي الشريف.

هذه الرسائل كلها بخط الشيخ، وهي جميعًا محفوظة في مكتبة الحرم المكي الشريف. وقد نسخناها من أصولها ــ وبعضها كان منسوخًا فقابلناه على أصله ــ ثم قرأناها وعلَّقنا عليها، ثم وضعنا لها فهارس لازمة. وإليكم نبذة عن كل رسالة منها:

(١-٣) ثلاث رسائل في أصول التصحيح العلمي

كان الشيخ المعلمي رحمه الله من العلماء المحققين بالمعنى الحقيقي للكلمة، ومن الطراز الأول من المحققين بمعناها الاصطلاحي المحدَث، فهو من طبقة الأستاذ عبد العزيز الميمني والشيخ أحمد شاكر والأستاذ محمود شاكر رحمهم الله.

وقد مارس الشيخ هذه الصناعة أكثر من خمس وعشرين سنة في دائرة المعارف العثمانية بحيدراباد، ولم ينقطع عنها بعد عودته إلى الحجاز واستقراره في مكتبة الحرم المكي الشريف. وآخر ما حققه الجزء السادس من كتاب الإكمال لابن ماكولا، والجزء السادس أيضًا من كتاب الأنساب للسمعاني، وذلك قبل وفاته سنة ١٣٨٦هـ. فهذه نحو ٤١ سنة سلخها الشيخ المعلمي في البحث والتحقيق، وأخرج كتبًا جليلة من كتب الحديث والرجال ذوات المجلدات، منها: «التاريخ الكبير» للإمام البخاري، و«الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم، و«الإكمال» لابن ماكولا، و«الأنساب» للسمعاني. وتحقيق هذا الصنف من الكتب أصعب ما يكون، فإنها معقودة على أسماء الرجال وكناهم وألقابهم وأنسابهم، مما لا يدخل فيه القياس، ولا يعين على معرفته السياق. وقد أبان الشيخ في تحقيقه لها عن علم غزير، ونظر ثاقب، وخبرة فائقة، وإتقان بالغ.

وكان الشيخ عالمًا متفننًا كالعلماء السابقين ولكن العلم الذي برّز فيه خصوصًا هو علم الحديث والرجال. وفن التحقيق أصلًا من فنون علم الحديث، فالمحدِّثون هم الذين أسسوا قواعده وشيّدوا أركانه. ومارس الشيخ هذا الفن في مؤسسة عريقة قامت لنشر أمهات كتب الإسلام، ولها

طريقة معينة في التصحيح العلمي والتصحيح المطبعي. فجرَّب الشيخ هذا العمل المؤسسي زمنًا طويلًا، وعرف مواطن الإصابة ومداخل الخلل في مراحله المختلفة، وخبَرَ أحوال المصححين من زملائه وغيرهم، ثم وقف على الطرق التي كان يسلكها أصحاب المطابع لنشر الكتب القديمة في مصر وغيرها. فعزم على تأليف رسالة جامعة في أصول هذه الصناعة، وبيان أسلم الطرق الضامنة لصحة المطبوعات وللربح المادي لناشريها أيضًا. ولا ريب أن هذه الصفات العلمية والعملية التي اجتمعت في شخصيته قد جعلته أحقَّ الناس بالتأليف في هذا الموضوع وأقدرَهم عليه.

وقد وجدنا في آثار الشيخ ثلاث رسائل إحداها مبيضة، والأخريان مسودتان. وافتتح مسودته الأولى بقوله: «فإني منذ بضع سنين مشتغل بتصحيح الكتب العلمية في مطبعة «دائرة المعارف العثمانية» وتبيَّن لي بعد الممارسة قيمة التصحيح العلمية والعملية، وما ينبغي للمصحح أن يتحقق به أولًا، ثم ما يلزمه أن يعمل به ثانيًا. ورأيت غالب الناس في غفلة عن ذلك أو بعضه. فمن لم يشتغل بقراءة الكتب العلمية ومقابلتها وتصحيحها يبخس التصحيح قيمته، ويظنه أمرًا هينًا لا أهمية له، ولا صعوبة فيه. ولما كان أكثر المتولين أمور المطابع من هذا القبيل عظمت المصيبة بذلك».

وقال في مقدمة مسودته الثانية: «فإني عنيت زمانًا بتصحيح الكتب وإعدادها للطبع، ثم بتصحيحها حال الطبع، فتبيَّن لي بطول الممارسة غالب ما يحتاج إليه في هذه الصناعة. وخبرتُ أحوال جماعة من المصححين، وتصفحت مع ذلك كثيرًا من الكتب التي تطبع في مصر وغيرها، وعرفت ما اعتمده مصححوها. ورأيت مع ذلك أن أكثر الناس متهاونون بهذه الصناعة،

يرون أنه يكفي للقيام بها اليسير من العلم، واليسير من العمل! فأحببت أن أجمع رسالة في التصحيح، أشرح فيها ما يتعلق به».

واستهل مبيضته قائلًا: «فهذه رسالة فيما على المتصدين لطبع الكتب القديمة مما إذا وفوا به فقد أدَّوا ما عليهم من خدمة العلم والأمانة فيه، وإحياء آثار السلف على الوجه اللائق، وتكون مطبوعاتهم صالحة لأن يثق بها أهل العلم».

هذه المقدمات الثلاث التي تكشف عن الأسباب التي دعت الشيخ إلى تأليف رسالة مستقلة في فن التحقيق تقودنا إلى قضية أخرى أيضًا تتعلق بتاريخ التأليف في هذا الموضوع.

يستوقفنا أولًا قول الشيخ في مقدمة مسودته الأولى: «فإني منذ بضع سنين مشتغل بتصحيح الكتب العلمية في مطبعة دائرة المعارف العثمانية، وتبين لي بعد الممارسة...».

كلمة «بضع» تستعمل في اللغة للكناية عن العدد من الثلاثة إلى التسعة، وقد أشار الشيخ إلى ممارسته للتصحيح، وثلاث سنوات أو أربع قليلة لمثل هذه الممارسة، فإذا فرضنا أنه أراد بكلمة «بضع» سبع سنوات، فمعنى ذلك أنه سوّد هذه الرسالة سنة ١٣٥٢ (١٩٣٣م) وإن كان المقصود أقصى ما يراد بها فقد سوَّدها سنة ١٣٥٤ (١٩٣٥م) أو قريبًا منها، فإنه التحق بالدائرة العثمانية في أوائل سنة ١٣٤٥. وأنت خبير بأن المستشرق الألماني برجشتراسر ألقى محاضراته «أصول نقد النصوص ونشر الكتب» في كلية الآداب بجامعة القاهرة سنة ١٩٣١م، ولكنها نشرت سنة ١٩٦٩م. فيكون زمن تسويد الشيخ لرسالته مقاربًا لزمن محاضرات برجشتراسر.

وفي فصل تجده في المسودة الثانية ذكر الشيخ أن تحت يده الآن للتصحيح كتاب «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم. وقد حقق الشيخ كتاب «تقدمة الجرح والتعديل (وأرَّخ مقدمته في ٢٣ شوال سنة ١٣٧١) والمجلدين الأول والثاني والقسم الأول من المجلد الرابع، وكلها طبعت في سنتي ١٣٧١-١٣٧٢ (١٩٥٢-١٩٥٣م)، فلا شك أن تحقيقها قد تم قبل ذلك، وربما في سنتي ١٣٦٩-١٣٧٠ (١٩٥٠-١٩٥١م).

ولما ذكر الشيخ في المبيضة مراحل المقابلة وتصحيح التجارب قال: «والعادة في مطبعتنا» يعني: مطبعة دائرة المعارف العثمانية، وهذا يدل على أنه بيَّض الرسالة وهو في حيدراباد. وقد وصل الشيخ إلى مكة المكرمة سنة ١٣٧١ (١٩٥٢م). وأنت خبير أيضًا بأن كتاب الأستاذ عبد السلام هارون «تحقيق النصوص ونشرها» صدر سنة ١٩٥٤م.

وتبيَّن من هذا التفصيل أن رسائل الشيخ هذه من أول ما كُتِب باللغة العربية في فن التحقيق، وأن الشيخ المعلمي رحمه الله أول عالم أفرد كتابًا في أصول هذا الفن. ورسالته المبيضة مع عدم تمامها قد عالجت المسائل التي هي من لبِّ الموضوع وصميمه معالجة علمية دقيقة منظمة. وقد ألحقنا بها المسودتين لاشتمالهما على فصول وفوائد وأمثلة لا تجدها في المبيضة، وإن أدى ذلك إلى بعض التكرار.

سمَّى الشيخ مسودته الأولى «أصول التصحيح»، أما المسودة الثانية والمبيضة فلم يضع لهما عنوانًا، فسميتهما «أصول التصحيح العلمي». وقد آثر الشيخ «التصحيح العلمي» على مصطلح «التحقيق»، فقال في المبيضة: «اصطلح المصريون أخيرًا على تسمية التصحيح العلمي «تحقيقًا» تمييزًا له

عن التصحيح الطباعي، والأوضح: التمييز بالصفة، كما ترى». يعني: إذا أردت التمييز بين نوعي التصحيح وصفتَه بالطباعي أو العلمي، وإلا اكتفيت بكلمة التصحيح، والسياق يبيِّن المقصود، فلن يخيَّل إلى أحد إذا رأى على غلاف الكتاب: «صحَّحه فلان» أن المقصود: صحح تجاربه!

وإذا رأى المرء ما ابتليت به كلمةُ «التحقيق» في زماننا من الهوان والامتهان تمنَّى لو استمرَّ الباحثون على كلمة «التصحيح» التي لم تكن قاصرة عن أداء المقصود، وظلَّت كلمة التحقيق ومشتقاتها مصونة من أيدي العابثين المبطلين.

وأهل الفارسية لا يزالون يسمُّون هذه الصناعة «التصحيح»، بل ترى من كبار محققيهم من يقتصر ـ مع استفراغ وسعه في تحقيق النص وإتقانه إتقانًا بالغًا ـ على أن يثبت على غلاف الكتاب: «باهتمام فلان» أي باعتنائه، أو «بكُوشِشِ فلان» أي بسعيه. والعمل هو الذي يشهد بدرجة اعتنائه ومبلغ سعيه.

وغفر الله لشيخ العروبة أحمد زكي باشا الذي أثبت على بعض كتبه كلمة «التحقيق»، فتبعه الآخرون. ثم استُهتر بها الناس، وكثير منهم لا يعنيهم مفهومها وحقيقتها بقدر ما يعنيهم لفظها ورنينها، فيثبتها أحدهم على غلاف كتابه مزهوًّا بها، ويمشي في الأرض مرحًا، وإن كان عمله في الكتاب لم يزده إلا فسادا.

ولنستعرض الآن محتويات الرسائل الثلاث مع وصف أصولها الخطية.

* الرسالة الأولى (مبيضة)

أصل هذه الرسالة محفوظ في مكتبة الحرم المكي برقم ٤٧٨٢، وهو في أربعين ورقة من دفتر مسطّر من صُنع الهند، وكتب الشيخ في وجه واحد من الورقة، فالرسالة إذن في أربعين صفحة، وفي كل صفحة ١٥ سطرًا. وهي مبيضة واضحة لا نجد فيها التعديلات والإلحاقات إلا قليلًا، خلافًا لكثير من مبيضات الشيخ التي تتحول بعد أوراق إلى مسودات جديدة.

لم يضع الشيخ عنوانًا لرسالته كما سبق آنفا، فسمَّوها عند الفهرسة: «رسالة فيما على المتصدِّين لطبع الكتب القديمة» أخذًا مما جاء في فاتحة الرسالة: «فهذه رسالة فيما على المتصدين لطبع الكتب القديمة مما إذا وفوا به فقد أدَّوا ما عليهم من خدمة العلم والأمانة فيه، وإحياء آثار السلف على الوجه اللائق...». وسيأتي أن المؤلف رحمه الله سمَّى مسودته الأولى «أصول التصحيح»، ثم في هذه الرسالة أطلق على ما يسمى الآن بالتحقيق: «التصحيح العلمي» فرأينا أنسب عنوان لها «أصول التصحيح العلمي».

والرسالة مع الأسف ليست كاملة، وذكر المؤلف رحمه الله في فاتحتها أنها «مرتبة على مقدمة و... أبواب وخاتمة». فترك بياضًا قبل كلمة «أبواب»، ولا ندري كم بابًا كان في نيته، ولكن مقتضى كلمة «الأبواب» أن لا تكون أقل من ثلاثة، والرسالة في وضعها الراهن تشتمل على مقدمة وبابين فقط.

المقدمة طويلة في ١٦ صفحة من الأصل، فهي أكثر من ثلث الرسالة. وهي مقدمة نفيسة بدأها بالكلام على حال العلم في صدر الإسلام كيف كان يتلقَّى من أفواه العلماء ويحفظ في الصدور، ومنهم من كان يكتب. ثم اتسع

العلم، وأطبق أناس على الكتابة مع الحرص على الحفظ، وكانوا يبالغون في حفظ كتبهم. ثم ذكر وجوه التلقي وأحوال كتب العلماء التي كانوا يعتمدون عليها بخط أيديهم. قال: «فلما كثرت المصنفات، واشتهرت نسخها، وطالت الأسانيد، وضعفت الهمم= توسع الناس في الإجازة إلى أن صارت الرواية صورة لا روح فيها، وانحصر الأمر في كون النسخة موثوقًا بها».

ثم أشار إلى درجات الثقة بالنسخة، وأن الفرع كلّما بعد عن أصل المصنف ضعفت الثقة به.

ثم تكلم على أسباب اختلاف الفرع عن الأصل، وأفاض القول فيها. وذكر تسعة أسباب، منها: التصحيف، ومنها: اشتباه الحرف بآخر أو كلمة بأخرى في كثير من الأصول لتعليق الخط أو رداءته أو قرمطته، وأورد أمثلة لذلك من كتاب «التاريخ الكبير» للإمام البخاري. ومنها: خطأ الناقل في إقحام الحاشية في المتن، والتحريف السمعي، والتحريف الذهني، وتصرُّف النساخ، وتصرُّف القراء جهلًا أو خيانةً.

ثم انتقل من الكتاب المخطوط إلى الكتاب المطبوع، وذكر المراحل التي يمرُّ بها الكتاب عادة في المطابع، وذكر الطريقة المتبعة في دائرة المعارف العثمانية. ووصف حال هذا الكتاب واختلاف درجات صحته بحسب حال الأصل، وحال ناسخ المسودة منه، ثم حال المقابلَين على الأصل وعلى أصل آخر، ثم حال المصحح العلمي من العلم والثقة والأمانة، وما دفع له من المكافأة وما فسح له من الوقت؛ ثم حال مركبي الحروف، ثم مقابلة التجارب على المسودة. فلا عجب أن يجيء المطبوع

بعض الأحيان أردأ وأكثر غلطًا من الأصل الخطي. يقول الشيخ: «وقد جرَّبتُ هذا، نظرتُ في بعض الكتب المطبوعة، فهالني ما فيه من كثرة الأغلاط، ثم ظفرتُ بالأصل الخطي الذي طبع عنه ذلك الكتاب، فإذا هو بريء من كثير مما في المطبوع من الأغلاط، إن لم أقل: من أكثرها».

وهذا الوضع هو الذي دعا الشيخ إلى أن يقترح نظامًا لتصحيح الكتب القديمة ونشرها. فقال: «فإذا أراد المتصدي لطبع الكتب القديمة السلامة من مثل هذا، والحصول على الغاية المنشودة من خدمة العلم وحسن السمعة ورواج المطبوعات، فما عليه إلا أن يتبع النظام الآتي إن شاء الله» (ص ١٧).

هنا تنتهي هذه المقدمة النفيسة المستفيضة. ويأتي بعدها بابان: الأول في «الأعمال التي قبل التصحيح العلمي». وذكر تحته ستة أعمال:

١- انتخاب كتاب للطبع.

٢- انتخاب نسخة للنقل وصفاتها.

٣- انتخاب ناسخ للمسودة وصفاته.

٤- نسخ المسودة (والأمور التي يُلزَم الناسخ بها، وهي ١٢ أمرًا).

٥- مقابلة المسودة على الأصل (وصفات المقابلَين والأمور التي يجب أن يلتزما بها، وهي ١١ أمرًا).

٦- مقابلة المسودة على أصل آخر فأكثر.

ولا ننسَ أن الشيخ يتحدث هنا عن عمل مؤسسي لتصحيح الكتب القديمة ونشرها، يشترك فيه ناسخ من المخطوط، ومقابلان للنسخة المنقولة على المخطوط أو عليه وعلى مخطوطات أخرى، والمصحح العلمي، ثم

المصحح الطباعي.

ولكن الأمور التي ذكر الشيخ أنه يجب التزامها على الناسخ وكذلك على المقابلين أمور مهمة جدًّا، ويجب أن يؤخذ بها في العمل الفردي أيضًا. ولم أر من ذكر هذه الأمور على هذا الوجه من الدقة والتفصيل.

وفي مستهلّ هذا الباب عرض المؤلف رحمه الله فكرة عظيمة الخطر، وهي الرجوع عند انتخاب الكتب للطبع إلى هيئة علمية من كبار العلماء المتفننين، قال: «وحبذا لو أن الأزهر بمصر يقوم بهذه المهمة العظمى، وذلك بالإيعاز بجمع فهرس عام للكتب المهمة التي لم تطبع، وبيان موضعها من مكاتب العالم مع ما تيسر من وصف النسخ؛ ثم يُعرض على هيئة كبار العلماء لترتيبها على مراتب في الأهمية واستحقاق تقديم الطبع، ثم يُنشر الفهرس مرتبًا ذلك الترتيب، ويُتقدّم إلى الراغبين في طبع الكتب أن يجرُوا على حسب ذلك. ثم كلُّ من أراد طبع كتاب كان عليه أن يراجع الهيئة لتُقيِّد اسمه عندها وتُعرِّفه بما يلزم، مثل إبلاغه أن غيره قد التزم طبع الكتاب، أو تنبيهه على اطلاع الهيئة على نسخة أو أكثر زيادة على ما في الفهرس، وغير ذلك. وبهذا يأمن الراغبون في الطبع من الخطأ في الانتخاب، ومن الغلط في ظن أن الكتاب لم يطبع، ويعرفون مواضع النسخ. وفي ذلك مصلحة للعلم وأهله ولأصحاب المطابع. ويمكن توسيع دائرة التعاون إلى حد بعيد» (ص ١٨-١٩).

وقد أنشئ «معهد إحياء المخطوطات العربية» سنة ١٩٤٦م بالقاهرة، وكان أحد أقسام اللجنة الثقافية بجامعة الدول العربية. لم يشر الشيخ المعلمي إلى هذا المعهد لأنه لم يشتهر أمره- فيما يبدو- حينما ألَّف هذه

الرسالة. وقد قام المعهد بجزء من اقتراح الشيخ، وهو تصوير المخطوطات العربية وفهرستها وإعدادها للباحثين، وإن كان اقتراحه في هذه البابة أيضًا أشمل من ذلك. وتحقَّق جزء منه أيضًا فيما بعد في صورة «الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط» الذي أصدرته مؤسسة آل البيت في عمَّان. وكان المعهد حريًّا بأن يكون مرجعًا للناشرين لتقييد أسمائهم عندها حتى لا يتكرر نشر الكتب نفسها في جهات مختلفة. ولكن ترتيب الكتب في كل فن على مراتبها من الأهمية واستحقاق تقديمها في الطبع كان يقتضي إنشاء هيئة لكبار العلماء من كل فن تُعاوِن معهد المخطوطات بهذا الصدد. ولو تحققت هذه الفكرة ـ كما وصفها الشيخ ـ لانتظمت أمور النشر، ونجت من الفوضى والتكرار، وأمكن إنقاذ كثير من الجهود والأوقات والأموال من أن تذهب هباء منثورًا؛ وإن كانت المؤسسات العلمية والأعمال الجماعية قلما تفلح في بلادنا العربية، ولا سيما إذا كانت رسمية، فسرعان ما تغتالها السياسة الفتَّانة القتَّالة!

أما الباب الثاني فعنوانه: «تصحيح الكتاب». ذكر في أوله أن التصحيح يطلق على عملين: الأول: التصحيح العلمي لكتاب بنفي ما في الأصل أو الأصول من الخطأ وترتيب مسودة صحيحة. والثاني: تصحيح الطبع بنفي ما يقع في تركيب حروف الطبع من الخطأ وتطبيق المطبوع على المسودة الصحيحة. ثم قال: إن هذا الباب معقود للتصحيح العلمي، وفيه مباحث.

ومما يبعث على الأسف أنه لم يوجد في الأصل إلا المبحث الأول في الحاجة إلى التصحيح العلمي، ولا ندري ماذا كان يريد أن يتكلم عليه في المباحث الأخرى.

ذكر في هذا المبحث أولًا أربعة آراء أو طرق لطباعة الكتب القديمة وتصحيحها استظهرها من ممارسته ودراسته للكتب المطبوعة، مع ذكر عيوب كل طريقة منها، ثم بيَّن الرأي المختار عنده.

الرأي الأول منها: أنه يكفي في إحياء الكتاب إذا وجدت منه نسخة قديمة جيدة أن يطبَّق المطبوع عليها. ولاحظ الشيخ على هذا الرأي أنه لا يمكن تطبيق المطبوع على الأصل المخطوط، وفصَّل أسباب ذلك ومفاسد هذا الرأي تفصيلًا.

والرأي الثاني: أن لا يُطبع كتاب إلى أن يحصل على نسختين أو أكثر، فتُجعل واحدة أصلًا، وينبَّه في الحواشي على فروق الأخرى.

والثالث كالذي قبله إلا أنه يزيد بمراجعة كثير من المظان مع التنبيه على الاختلافات.

وفي الرابع يقول الشيخ: «يظهر من تصفح كثير من المطبوعات أنه اعتمد فيها التصحيح العلمي إلا أن مصححيها أغفلوا التنبيه على ما خالفوا فيه الأصل أو بعض الأصول، واقتصروا على إثبات ما رأوه الصواب». ثم بيَّن خلل هذه الطريقة من ثلاث جهات.

بعد هذه الطرق الأربعة وبيان مفاسدها، تكلم الشيخ على الرأي المختار عنده فقال: «تصحيح الكتاب معناه: جعله صحيحًا، ولصحة المطبوع ثلاثة اعتبارات: الأول: مطابقته لما في الأصل القلمي فأكثر. الثاني: مطابقة ما فيه لما عند المؤلف. الثالث: مطابقة ما فيه للواقع في نفس الأمر... فالتصحيح العلمي حقُّه مراعاة الأوجه الثلاثة» (ص ٣٧).

وقد مثَّل الشيخ باسم «عرابي بن معاوية»، وهو الصحيح، وذكره البخاري بغين معجمة وراء (غرابي). فإذا وقع في نسخة من تاريخ البخاري: «عزابي» بعين مهملة وزاي، فإن أثبت كذلك في المتن كان صحيحًا بالنظر إلى ما في الأصل، لكنه خطأ بالنظر إلى ما عند المؤلف. وإن أثبت «عرابي» كان صحيحًا بالنظر إلى ما في نفس الأمر لكنه مخالف لما في الأصل ولما عند المؤلف. وإن أثبت «غرابي» صح بالنظر لما عند المؤلف، ولكنه مخالف لما في الأصل وخطأ في نفس الأمر. وإذا أثبت أحد الأوجه الثلاثة دون التنبيه على خلافه كان الظاهر أنه كذلك في النسخة وعند المؤلف وفي نفس الأمر، فيكون ذلك خطأ وكذبًا من وجهين حسب قول الشيخ.

يقول الشيخ: «فالتصحيح العلمي حقُّه مراعاة الأوجه الثلاثة... والصواب في هذا المثال أن يثبت في المطبوع بالغين المعجمة والراء، لأن الكتاب كتاب البخاري، والمقصود فيه نقل كلامه بأمانته، وأهل العلم ينقلون عن الكتاب فيقول أحدهم: قال البخاري في التاريخ: «...» فيسوق العبارة كما يجدها في المطبوع. ثم لِيُنبِّه في الحاشية على الوجهين الأخيرين، كأن يقول: «هكذا يقوله البخاري بدليل «...»، ووقع في الأصل «عزابي»، وقال فلان «...» فيذكر ما صححه أهل العلم من أنه «عرابي» بالعين المهملة والراء (٣٨).

ثم ذكر الشيخ ماذا ينبغي أن يعمل إذا لم يعرف ما عند المؤلف، أو لم يعرف ما في نفس الأمر، وعند اختلاف الأصول، أو اختلاف كتب المؤلف، وحالات أخرى.

ثم عقد فصلًا لشرح الأمور الضامنة للوفاء بما تقدم، فإنه «ليس بالأمر

السهل»، وذكر ثلاثة أمور:

الأول: أن يكون المصحح متمكنًا من العربية والأدب وعلم رسم الخط، متمكنًا من فن الكتاب، مشاركًا في سائر الفنون، واسع الاطلاع على كتب الفن، عارفًا بمظان ما يتعلق به من الكتب الأخرى.

الثاني: أن يكون العمل في المسودة قد جرى على ما ذكره في الباب الأول، مع حضور الأصول أمامه.

الثالث: أن يحضر عنده ما أمكن إحضاره من كتب الفن وما يقرب منها. بل ينبغي أن تكون بحضرته مكتبة واسعة في جميع الفنون.

وبهذا الفصل تنتهي مبيضة هذه الرسالة، وما زلنا في المبحث الأول من الباب الثاني المعقود على التصحيح العلمي.

*** الرسالة الثانية**

هذه الرسالة مسودة، وأصلها في مجموع محفوظ بمكتبة الحرم المكي برقم ٤٦٩٣، وهي في سبع ورقات، ومن (ق ٥/ ٢) إلى آخرها مكتوبة بالقلم الرصاص، وفيها شطب وتعديلات وإلحاقات كثيرة، و(ق ٣/ ب) مضروب عليها كاملًا. وفي الورقة الأولى أيضًا كتب شيئًا في هذا الموضوع بالقلم الرصاص، ولكن بدأت الرسالة أصلًا في الورقة الثانية بالبسملة وبقلم الحبر.

وهي تشتمل على خطبة الرسالة وبابين. الأول بعنوان «باب في المقصود من التصحيح» ذكر فيه أولًا أن المقصود منه: «نفي الغلط، وإثبات الصحيح، وإبراز الكتاب على الهيئة الصحيحة». ثم ذكر أن مدار التصحيح على صحة الألفاظ، فأما المعاني فإنما يجب نظر المصحح إليها من جهة

دلالتها على حال الألفاظ. وفي تصحيح الألفاظ ثلاثة اعتبارات، والرأي السديد مراعاة هذه الاعتبارات جميعًا.

وذكر طريقة أكثر أهل المطابع في تطبيق المطبوع على نسخة خطية واحدة، فإن تعددت جعلوا إحداها أصلًا، ثم بيَّن فساد هذه الطريقة.

ثم يأتي «باب» دون عنوان، ذكر فيه أوجه الوفاق والخلاف بين الاعتبارات الثلاثة وكيف يراعيها المصحح، وكذلك عند الاختلاف بين موضعين من النسخة الواحدة، أو بين نسخة الكتاب ونسخة كتاب آخر للمؤلف أو لغيره.

وفي هذا الباب تكلم على الوجوه التي يعرف بها ما في النسخة، وما عند المؤلف، وما في نفس الأمر. ويبدو أنه لاحظ فيما بعد أن الكلام على هذه الوجوه بحاجة إلى تفصيل أكثر، فأفاض القول فيها في عدة فصول. وهذه الفصول كلها تخلو منها المبيضة.

وفي هذه المسودة باب آخر «في أنواع الغلط وأسباب وقوعه».

وقسمها إلى:

١- الغلط بزيادة.

٢- الغلط بنقصان.

٣- الغلط بتقديم وتأخير.

٤- الغلط بتغيير.

ثم قسم كلًّا منها إلى أقسام أخرى.

وقد ورد بعض أجزاء هذا الباب في مقدمة المبيضة.

ثم وجدت في المجموع برقم ٤٧٠٦ فصلًا يشبه الفصل الأخير من المبيضة. ولكن في هذا فوائد جديدة، فألحقته بالمسودة.

* **الرسالة الثالثة**

الظاهر أن هذه الرسالة أقدم ما سوَّده المؤلف في هذا الموضوع، وميزتها أن لها عنوانًا، والمؤلف هو الذي سمَّاها به، وهو «أصول التصحيح».

أصلها في ٢٨ صفحة من «مذكرة جيب» للمؤلف محفوظة في مكتبة الحرم المكي برقم ٤٧٢٠.

ذكر فيها بعد خطبة الكتاب الطرق المعروفة عند أصحاب المطابع، وبيَّن نقائصها. وفي الأخير اقترح طريقة هي أن «ينشئ صاحب المطبعة مكتبة، ويرتِّب فيها مصححين يتقاضون مرتَّبات شهرية، ويتولون التصحيح بأقسامه الثلاثة: المقابلة، والتصحيح الحقيقي، والمطبعي؛ وتكون المقابلة على نسخ قلمية عديدة إن وجدت أو واحدة منها».

وهذه الطريقة عند الشيخ «أصوب الطرق وأولاها بالسلامة من النقائص، على شرط أن يكون المصححون ذوي أهلية وخبرة».

وقد اتخذ بعض الناشرين في عصرنا هذه الطريقة التي اقترحها الشيخ، فأخرجوا أمهات جليلة في فنون مختلفة لا سيما فن الحديث والرجال.

* * * *

(٤) تخريج أحاديث «شواهد التوضيح» لابن مالك مع ملاحظات على طبعة الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي

كتاب «شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح» ألَّفه ابن مالك ـ كما هو واضح من عنوانه ـ لتفسير ما أشكل إعرابه من روايات الجامع الصحيح للإمام البخاري رحمه الله. وقد طبع الكتاب أول مرة في الهند سنة ١٣١٩هـ (١٩٠١م) بتصحيح الشيخ محمد محيي الدين الجعفري. وظل العلماء والباحثون يرجعون إليها زهاء خمسين سنة (إلى أن أخرجها الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي في ثوب جديد بالقاهرة سنة ١٩٥٧م). ولما كانت النصوص المشكلة التي عُقِد عليها الكتاب غير محالة على مواردها من كتب الصحيح وأبوابها عني الشيخ المعلمي رحمه الله بتخريجها تذكرةً لنفسه فيما يبدو، وكتب في أولها: «التنبيه على الأحاديث التي ذكرها ابن مالك في شواهد التوضيح، وبيان مواضعها من صحيح البخاري».

ورتَّب هذا العمل على ثلاثة جداول:

الجدول الأول: «شواهد التوضيح المطبوع بالهند»، وتحته جدولان: «صفحة» و «سطر».

والجدول الثاني: «حديث».

والجدول الثالث: «صحيح البخاري»، وتحته جدولان: «كتاب ونحوه» و «باب».

وإذا رأى حاجة إلى التعليق علَّق في الحاشية اليسرى من الصفحة.

وقد استغرق هذا التخريج عشر صفحات. ونبَّه في آخرها على أنه إذا رأى فرقًا بين لفظ الحديث في الموضع الذي أحال عليه ولفظه عند ابن مالك قال في أوله: «انظر».

وكثيرًا ما ترد عدة أحاديث في صفحة واحدة، فلا يعيد كتابة رقم الصفحة، بل يشير إلى التكرار بشرطتين (//).

ولعل الشيخ قيَّد أولًا نصوصًا ظنًّا منه أنها من صحيح البخاري، ثم لم يجدها فيه وتبيَّن أن ابن مالك أخذها من كتب أخرى استشهادًا بها، فترك بياضًا في جدول «صحيح البخاري»، وخرَّجها في الحواشي اليمنى. ثم بدا له أن يفرد لهذه الأحاديث قسمًا مستقلًّا، فجمعها في (ص١١) تحت أربعة جداول:

١- ص
٢- سطر
٣- أحاديث
٤- مواضعها من الكتب الأخرى.

لكن ليس هذا القسم شاملا لمثل هذه الأحاديث جميعًا، وقد تكرر فيه بعض الأحاديث المذكورة في القسم السابق أيضًا.

ثم لما أخرج الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي نشرته من كتاب الشواهد معتمدًا على الطبعة الهندية، مع تخريج الآيات والأحاديث والأشعار، قابل عليها الشيخ المعلمي تخريجه، فأضاف أولًا قبل كل حديث رقم الصفحة والسطر من الطبعة الجديدة هكذا: ١/ ٤، ولكن من بداية الحديث (١٢٧) اقتصر على ذكر رقم الصفحة دون السطر.

ثم رأى أن عدة أحاديث قد فاته تقييدها وتخريجها، فأضافها من هذه الطبعة. وكذلك بعض الأحاديث كان الشيخ خرَّجه من موضع واحد من الصحيح، فلما رأى في الطبعة الجديدة إحالة أخرى أضافها فوق السطر. وبعض الأحيان ضرب على تخريجه هو وأثبت فوقه بين السطور تخريج الطبعة الجديدة. وكلُّ ذلك بالقلم الأحمر.

وفي خلال معارضة نسخته على هذه الطبعة ظهرت للشيخ مآخذ عليها من خطأ أو تصحيف أو تصرُّف للناشر في المتن، وكذلك بعض الأحاديث التي أوردها ابن مالك من غير الصحيح لم تُخرَّج فيها، فعقد قسمًا ثالثًا بعنوان: «تتمات وملاحظات لتعليقات الأستاذ الفاضل محمد عبد الباقي على شواهد التوضيح لابن مالك». ورتَّبها على أربعة جداول:

١- صفحة

٢- سطر

٣- في المطبوع

٤- ملاحظات

وهي ٥٤ ملاحظة. وقد صدرت للكتاب فيما بعد طبعتان محققتان: أولاهما في بغداد بتحقيق الدكتور طه محسن سنة ١٤٠٥ (١٩٨٥م) أي بعد ٢٨سنة من صدور الطبعة المصرية، والأخرى بتحقيق الأستاذ عبد الله ناصير أخرجتها دار الكمال المتحدة في دمشق سنة ١٤٣٢هـ (٢٠١١م). وكلٌّ منهما اعتمد على أربع نسخ خطية غير التي اعتمد عليها صاحبه، فالطبعتان صادرتان في الجملة عن ثماني نسخ خطية. ولا شك أن المتأخرة منهما أتقن، ولكن بعض مآخذ الشيخ المعلمي رحمه الله لا تزال قائمة على هذه

الطبعة الجديدة أيضًا. وإليكم ملاحظتين فقط:

الأولى: قال ابن مالك: «...ويؤيد ذلك قول ابن عباس رضي الله عنهما: اجتمع عند البيت قرشيان وثقفي، أو ثقفيان وقرشي كثيرة شحم بطونهم قليلة فقه قلوبهم».

كذا ورد «قول ابن عباس» في الطبعة المصرية (ص٨٦) الصادرة عن الطبعة الهندية (ص٥٨)، وفي الطبعتين العراقية (ص١٤٥) والشامية (ص١٣٦). وذلك يدل على اتفاق النسخ، وأنه كذا وقع في أصل المصنف.

علَّق الشيخ المعلمي على هذا الموضع بقوله: «المعروف أنه قول ابن مسعود كما في الصحيح» يعني: كما ورد صريحًا في الحديث الذي قبله (٤٨١٦)، وإن لم يكن فيه الشاهد.

وقد رجع المحققون الثلاثة إلى صحيح البخاري لتخريج الحديث، فأحال الأولان على الكتاب والباب، والثالث على رقم الحديث(٤٨١٧)، وذهب عليهم جميعًا أنه من قول ابن مسعود ـ كما ذكر الشيخ المعلمي ـ لا قول ابن عباس.

ولعل سبب الوهم أن ابن مالك لم يرجع إلى كتاب التفسير (٤٨١٧) ليجد التصريح باسم ابن مسعود في الحديث الذي قبله (١٤١٦)، بل كان مصدره كتاب التوحيد (٧٥٢١)، وفي سنده: «... عن مجاهد، عن أبي معمر، عن عبد الله»، فوهم، وصدَّقه المحققون الثلاثة، ولم يفطنوا لوهمه مع رجوعهم إلى كتاب التفسير. والشيخ المعلمي عالم و محدِّث، لا «محقق» فقط، فلايخفى عليه مثل هذا الحديث من أحاديث الصحيحين والسنن. وقد ورد بلفظ الشاهد في صحيح مسلم (٧٢٠٥)، وجامع الترمذي

(٣٢٤٨) بسند فيه تصريح : «عن مجاهد عن أبي معمر عن ابن مسعود».

الثانية: قال ابن مالك: «وقول ابن مسعود رضي الله عنه : أقرأنيها النبي ﷺ فاه إلى فيَّ»

كذا ورد «قول ابن مسعود» في الطبعات الثلاث: المصرية (١٩١) والعراقية (٢٤٦) والشامية (٢٦٠)، وهذا دليل على أنه أيضًا كذا وقع في أصل ابن مالك.

وعلَّق عليه الشيخ المعلمي: «الصواب: وقول أبي الدرداء. وقد صرَّح به البخاري في تفسير سورة الليل».

وقد جاء الحديث في عدة مواضع في الصحيح، منها موضع الشاهد وهو: كتاب فضائل أصحاب النبي ﷺ، باب مناقب عبد الله بن مسعود (٣٧٦١). ولعل ابن مالك أوهمه لفظ العنوان، فلم ينعم النظر، وظن أن قائل هذه العبارة ابن مسعود.

ولفظ الحديث: «عن علقمة: دخلتُ الشام، فصليت ركعتين، فقلت: اللهم يسِّر لي جليسًا، فرأيت شيخًا مقبلًا [هو أبو الدرداء] فلما دنا قلتُ:أرجو أن يكون استجاب الله. قال: من أين أنت؟ قلت: من أهل الكوفة. قال: أفلم يكن فيكم صاحب النعلين...؟ كيف قرأ ابن أم عبد «والليل»؟ فقرأت: «والليل إذا يغشى...» قال [أبو الدرداء]: أقرأنيها النبي ﷺ فاه إلى فيَّ، فما زال هؤلاء حتى كادوا يردُّونني».

السياق واضح في أن أهل الشام اعترضوا على قراءة ذلك الشيخ، فلما علم أن علقمة من أهل الكوفة سأله عن قراءة ابن مسعود لسورة الليل، فقرأ

علقمة بقراءة ابن مسعود (وهي التي قرأ بها الشيخ) فقال الشيخ: أقرأنيها... فما زال هؤلاء (يعني أهل الشام) حتى كادوا يردُّونني. وقد ورد هذا الحديث في كتاب التفسير (٤٩٤٣، ٤٩٤٤) وكتاب الاستئذان (٦٢٧٨) أيضًا، وفي هذه المواضع جميعًا التصريح باسم أبي الدرداء.

وقد وقف الدكتور طه محسن على أحد هذه المواضع، فقال في تخريجه للحديث: «صحيح البخاري ٥/ ٣٥. وروي في ٥/ ٣١ منسوبًا إلى أبي الدرداء رضي الله عنه».

وهذا يدل على أن الدكتور طه يرى أن الحديث في الموضع الأول (٥/ ٣٥) منسوب إلى ابن مسعود، وهو غريب. وكان من المتوقع أن يثير هذا التعليق محقق الطبعة الشامية، فيدفعه إلى التحقق من كلامه ومراجعة الحديث في صحيح البخاري، ولكنه لم يفعل.

أكتفي بهاتين الملاحظتين، وفي تنبيهات الشيخ نظرات دقيقة أخرى.

أصل هذه الرسالة محفوظ في مكتبة الحرم المكي برقم ٤٩٢٤، وهي في ٢٦ صفحة، والمكتوب منها ١٥ صفحة، وقد رقَّمها الشيخ بالقلم الأحمر، ولكن نسي ترقيم الصفحة ١٣، فرقَّم التي بعدها ١٣، والتي تليها ١٤.

قد سبق أن الشيخ رتَّب الأحاديث في القسمين الأولين ثم الملاحظات في القسم الثالث على جداول. وعند تكرار الصفحة لا يعيد إثبات رقم الصفحة، بل يشير إليه بشرطتين مائلتين. ولكن لما أضاف رقم الصفحة من الطبعة المصرية وجاءت في صفحة واحدة عدة أحاديث وضع قوسًا أحدب طويلًا بإزاء الأحاديث الواردة في الصفحة الواحدة، وكتب رقم الصفحة في وسط القوس.

وعملي في إخراج هذه الرسالة يتلخص فيما يلي:

١- رقَّمت الأحاديث في القسمين الأولين والملاحظات في القسم الثالث.

٢- عدلت عن ترتيبها على الجداول إلى سردها على الوجه الآتي: رقم الحديث، رقم الصفحة والسطر من الطبعة الهندية، رقم الصفحة والسطر من طبعة الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي بين قوسين، النص المنقول من شواهد التوضيح. ثم من أول السطر بعد شرطة أثبتُّ تخريج الحديث، وفي آخره زدت رقم الحديث من صحيح البخاري بين حاصرتين.

٣- خرّجت بعض النصوص التي فاتت الشيخ.

٤- يرمز الشيخ ـ طلبًا للاختصار ـ إلى الصلاة والسلام بنصف حرف الصاد (صـ) وإلى الترضي عن الصحابة بحرف الراء ونصف حرف الضاد (رضـ) فكتبتهما كاملتين.

٥- لم أجد الطبعة الهندية، فلم أتمكن من مراجعة النصوص والإحالات المنقولة منها، ولا يفيد الرجوع في ذلك إلى الطبعة المصرية، فإن الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي رحمه الله قد تصرَّف في النصوص، ولكن استأنست بالطبعتين المحققتين العراقية والشامية. أما ما نقله الشيخ من الطبعة المصرية وبخاصة في القسم الثالث فعارضته عليها، ونبهت على ما وقع في كلام الشيخ من سهو أو سبق قلم.

* * * *

(٥) تصحيحات وتعليقات على «سبل السلام» للأمير الصنعاني

هذه الرسالة ضمن مجموع محفوظ في مكتبة الحرم المكي برقم ٤٦٨٦، وهي في ١٤ ورقة، ولم يكتب الشيخ إلا في وجه واحد من الورقة. ولم نجد في الرسالة إشارة إلى الكتاب الذي تتعلق به هذه التصحيحات والتعليقات، وإنما تبيَّن من قراءتها أنها عن كتاب «سبل السلام الموصلة إلى بلوغ المرام» للأمير الصنعاني، وأنها تناولت مقدمة الكتاب والأبواب الثلاثة الأُوَل من كتاب الطهارة فقط، وهي: باب المياه، وباب الآنية، وباب إزالة النجاسة وبيانه. ولم أقف على الطبعة التي طالعها الشيخ، غير أن آخر صفحة علَّق عليها منه هي ص٥٥.

قسم الشيخ ملاحظاته على ثلاثة أقسام بالعناوين الآتية:

١- أخطاء تصحيحية ونحوها. وهي في الصفحتين (١-٢).

٢- أوهام للشارح تتعلق بضبط بعض الكلمات أو إعرابها أو تفسيرها أو نحو ذلك. وهي في الصفحات (٣-٦).

٣- تعليقات، وهي في ثماني صفحات، ورقَّمها ترقيما مستقلا (١-٨)

أما القسم الأول، فرتَّبه الشيخ على أربعة جداول: ص، سطر، خطأ، صواب. وإذا تكرر رقم الصفحة وضع شرطتين مائلتين بدلا من إعادة كتابة الرقم، كما فعل في الرسائل الأخرى.

والتصحيحات في هذا القسم ــ وقد بلغت ٣٩ تصحيحا ــ تشمل الأخطاء الطباعية وغيرها مما قد يكون وقع في النسخ الخطية من الكتاب، وبعضها من الشارح نفسه، مع أن هذا الأخير موضعه في القسم الثاني.

وأذكر هنا ثلاثة نماذج من هذه التصحيحات:

الأول: وهو أول ملاحظة فيها على ما جاء في مقدمة الكتاب: «والنبي من النبوة، وهي الرفعة، فعيل بمعنى مُفعِل، أي المنبئ عن الله بما تسكن إليه العقول الزاكية».

فعلَّق عليه الشيخ: «يظهر أن هنا سقطًا، فإن الذين جعلوه بمعنى «مُفعِل» جعلوه من (ن ب أ). قال الراغب في مادة نبأ: «والنبي لكونه منبئًا بما تسكن إليه النفوس الزكية...»».

كذا نقل الشيخ من الطبعة التي اعتمد عليها. وكذا في طبعة مكتبة المعارف (ص ١/ ١٧). وفي طبعة حلاق (١/ ٧٨) وضع «والنبي من النبوة وهي الرفعة» بين حاصرتين، وقال في تعليقه: «في النسخة (أ): «والنبي من الأنبياء. والمثبت من (ب)»».

الحقيقة أن ما نسبه إلى النسخة (أ) هو في النسخة (ب)، ثم حرَّفه، والصواب في قراءته: «والنبي من الإنباء». انظر: نسخة صنعاء اللوحة (١١/ ب) وبذلك يستقيم كلام الأمير. وفي نسخة جامعة الملك سعود (٢/ أ): «والنبي من النبوة، فعيل بمعنى مفعل...» فالنص المطبوع في طبعة مكتبة المعارف وطبعة حلاق وغيرهما فيه خلل بلا شك. ويمكن إصلاحه بوجوه مختلفة، ولكن ينبغي الرجوع إلى نسخ جيدة من الكتاب. وفي «شرح المغربي» الذي هو أصل «سبل السلام» : «والنبي مشتق من الإنباء الذي هو الإخبار... ويجوز أن يكون النبي مأخوذًا من النبوة بمعنى الرفعة» (ل ٤ / أ ـ ب).

الثاني: ما جاء في تضعيف أبي حاتم لحديث ابن ماجه: «إن الماء لا ينجسه شيء» قال: «وإنما ضُعِّف الحديث لأنه من رواية رشدين بن سعد.. قال أبو يوسف: كان رشدين رجلًا صالحًا في دينه...»

كذا في ط مصطفى البابي الحلبي (١/ ١٨) ومكتبة المعارف (١/ ٣٨). وفي ط حلاق (١/ ١٦٠) وضع «أبو يوسف» بين حاصرتين، وقال في الحاشية: «في النسخة (أ): «أبو يونس».

والصواب: «ابن يونس» كما نبَّه الشيخ المعلمي. انظر: تهذيب الكمال (٩/ ١٩٥) والتقريب (٢٠٩).

وما ذكره حلاق غير صحيح. فقد جاء في متن نسخة صنعاء التي رمزها عنده (ب): «لأنه من رواية رشدين بن سعد وهو متروك». وفي حاشيتها نقل من كتاب «التقريب»: «رشدين بن سعد... فخلط في الحديث» دون إشارة إلى اللحق. وكتب في هذا النقل «ابن يونس» واضحًا.

وفي نسخة جامعة الملك سعود أيضًا وردت هذه العبارة في الحاشية، وفيها «ابن يونس».

الثالث: ما جاء في تفسير «المزادة» قال: «وهي الراوية»، ولا تكون إلا من جلدين تقام بثالث بينهما لتتسع».

كذا جاءت كلمة «تُقام» في طبعات البابي الحلبي (١/ ٣٣) ومكتبة المعارف (١/ ٧٥) وحلاق (١/ ١٥٠).

وهو تصحيف صوابه: «تُفْأَمُ»، كما صحح الشيخ، من أفأَمَ السرجَ أو الدلوَ ونحوها: وسَّعه وزاد فيه.

والجدير بالذكر أن النسخة اليمنية التي رمز إليها حلاق بحرف (ب) وردت فيها «تُفْأَمُ» مضبوطة بالحركات، وفُسِّرت في الحاشية (ل ١٩/ ب).

وفي نسخة جامعة الملك سعود: «تقأم» بالقاف مع الهمزة المفتوحة. والتفسير المذكور في حاشية النسخة اليمنية موجود هنا أيضًا. ثم ضبطت في الحاشية بالحروف: «تفأم بالمثناة ففاء فوقية فهمزة» ثم فسرت نقلًا عن القاموس.

أما القسم الثاني، فخصصه الشيخ لبيان أوهام للشارح تتعلق بضبط بعض الكلمات أو إعرابها أو تفسيرها أو نحو ذلك. ونبَّه فيه على سبعة مواضع. منها: ضبط الشارح كلمة «سنخة» في حديث أنس: «دعاه يهودي على خبز شعير وإهالة سنخة» بفتح السين المهملة وفتح النون المعجمة (ص ٤٤) وطبعة حلاق (١/ ١٤٩). فنبه الشيخ على أن المعروف في كتب اللغة والغريب وغيرها أنها بكسر النون.

ومنها قول الشارح عن الأعراب: «وهم سكان البادية سواء كانوا عربًا أم عجمًا» (ص ٣٤) وطبعة حلاق (١/ ١٢٣).

قال الشيخ: «المعروف أن الأعراب بدو العرب خاصة، إلا أنه يلتحق بهم من كان معهم من مواليهم. راجع: لسان العرب وغيره».

ومنها كلام طويل دقيق على كلمة «طهور» في حديث أبي هريرة: «هو الطهور ماؤه». وعلى حرف «ثم» في حديث: «لا يبولن أحدكم في الماء الدائم الذي لا يجري ثم يغتسل فيه».

أما قسم التعليقات ـ وهو القسم الثالث ـ فعلَّق فيه الشيخ على عشرين موضعًا من ٥٥ صفحة من الأصل. وتتعلق بالعقيدة والفقه والأصول والحديث وغير ذلك. ومعظم التعليقات قصيرة، وقد أطال في جملة منها كالتي تكلم فيها على الفرق بين النبي والرسول، وحديث القلتين، وعلة النهي عن البول في الماء الدائم، والرد على الأمير اتهامَه المصنف ـ يعني الحافظ ابن حجر ـ بالمحاماة عن المذهب.

وقد سبق أن ملاحظات الشيخ لم تتجاوز الأبواب الثلاثة.

لم أقف على الطبعة التي علَّق عليها الشيخ كما سبق، ورجعت إلى نشرة الأستاذ محمد صبحي حسن حلاق، فظهر لي أنها ليست معتمدة، وأنه لا بد في بعض المواضع من الرجوع إلى الأصول، أو طبعات أخرى، فراجعت المصادر الآتية:

١ - «البدر التمام شرح بلوغ المرام» للقاضي حسين بن محمد المغربي، فإن هذا الشرح هو أصل «سبل السلام» للأمير، ورجعت إلى نسخة الرباط برقم ٥٤٢٠١.

٢- نسخة صنعاء من «سبل السلام» ورمزها (ب) في نشرة حلاق.

٣- «فتح العلام لشرح بلوغ المرام» للشيخ نور الحسن القنوجي، وهو مختصر من سبل السلام.

٤- «سبل السلام» طبعة مكتبة المعارف بالرياض، ١٤٢٧.

* * * *

(٦) تنبيهات على الكامل للمبرد

طبع كتاب الكامل لأبي العباس المبرد عدة طبعات، أهمها وأقدمها طبعة المستشرق الألماني وليم رايت في مدينة ليبزج في السنوات (١٨٦٤-١٨٧٤م) عن سبع نسخ خطية، وآخرها وأحسنها طبعة مؤسسة الرسالة التي صدرت سنة ١٤٠٦ بتحقيق الدكتور محمد أحمد الدالي.

ومن الطبعات التي صدرت بينهما طبعة مصطفى البابي الحلبي، التي حقق الجزء الأول وطرفًا من الجزء الثاني منها الدكتور زكي مبارك، وأتمَّها الشيخ أحمد شاكر. وقد صدر الجزء الأول سنة ١٣٥٦، فقرأه الشيخ المعلمي، وقيَّد ملاحظاته في صفحتين، وقال في مقدمتها: «... ومع ذلك بقي في المجلد المذكور مواضع ظهر لي عند مطالعته أنها على خلاف الصواب. وأرى أني لو تكلفت النظر البالغ مع مراجعة المظان لوجدتُ فيه مواضع أخرى. وهذا بيان ما ظهر لي».

وقد بلغ عدد الملاحظات ٦٧ ملاحظة، والأخطاء التي نبَّه عليها الشيخ منها ما هو في ضبط النص وتقطيع الأبيات والسقط والتصحيف والتحريف، وبعضها من أخطاء الطبع.

وأصل هذه الملاحظات في أربع ورقات بخط الشيخ عُثِر عليها أخيرًا، وأعطيتْ رقم ٤٩٣٢، وصوِّرت في ٢٥/ ٥/ ١٤٣٣. وهي ستُّ صفحات رُقِّمت ـ وليس الترقيم من الشيخ ـ ترقيمًا مضطربًا، فقد رقِّمت الصفحة الأولى والصفحة الثالثة برقم (١) و(٢) كما ترقَّم الأوراق، ثم رقِّمت الصفحتان الخامسة والسادسة برقم (٣) و(٤). والملاحظات على الكامل في هاتين الصفحتين، ولكنها بدأت في (ص ٤) وانتهت في (ص ٣).

والصفحات الأخرى تشتمل على تنبيهات على المجلد الأول من معجم الأدباء لياقوت ـ طبعة الرفاعي، وقد صدر أيضا سنة ١٣٥٦، فلعل التنبيهات على الكتابين قيِّدت في زمن متقارب.

وقد وضعوا للنسخة عنوان «الأخطاء المطبعية الواقعة في معجم الأدباء لياقوت الحموي»، وهو عنوان غير دقيق، وناقص أيضًا لعدم الإشارة فيه إلى التنبيهات على الكامل.

وقد رتَّب الشيخ ملاحظاته بعد المقدمة على خمسة جداول هكذا:

١- صفحة

٢- سطر

٣- في المطبوع

٤- الصواب

٥- الإشارة إلى الدليل

وعند تكرار رقم الصفحة أو رقم السطرأو غيره مما سبق في السطر السابق، لا يعيد كتابته، بل يرمز إليه بشرطتين مائلتين، كما سبق. وإذا جاءت حاشية في الكتاب، وهو يرى أنها خطأ و يجب حذفها، ذكر رقم الحاشية أو عبارتها في جدول «في المطبوع»، واكتفى في جدول الصواب بكتابة علامة الحذف (×). وقد يكتب في جدول الصواب علامة الاستفهام، ويعني أنه شاكٌّ فيما ورد في المطبوع، ثم يذكر اقتراحه. والجدول الخامس لتعليل الخطأ، والتدليل على ما يراه صوابًا، وذكر المراجع، وما إلى ذلك.

وتنبيهات الشيخ على معجم الأدباء أيضًا مرتبة على هذه الجداول

الخمسة، غير أنه لم يكتب فوق الجدول الخامس «الإشارة إلى الدليل»، كما لم يكتب ذلك في الصفحة الثانية من التنبيهات على الكامل. وهذا يدل على أن التنبيهات على الكامل قُيّدت قبل التنبيهات على معجم الأدباء.

لم نطبع هذه التنبيهات في صورة الجداول، بل رتبناها على هذا النموذج:

ص ١٠ س ١١: «كصداء». الصواب: «كصدا». إنما يستقيم وزن الشعر بترك الهمزة.

وقابلناها على طبعة مؤسسة الرسالة، وعلّقنا عليها عند الضرورة.

* * * *

(٧) تنبيهات على معجم الأدباء لياقوت

أول ما صدر معجم الأدباء بعناية المستشرق الإنجليزي مرجليوث على نفقة لجنة جِب التذكارية بلندن، وطبع في سبعة مجلدات بالقاهرة في خلال السنوات (١٩٠٧- ١٩١٦) وأعيدت طباعتها في (١٩٢٣- ١٩٣١).

وقد وقعت في هذه النشرة أخطاء كثيرة نبَّه عليها الأستاذ عبد العزيز الميمني في سلسلة مقالاته المنشورة بعنوان «طرر على معجم الأدباء» في مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق (١٩٦٥-١٩٦٧م) في المجلدات (٤٠-٤٢).

ثم نشره بالقاهرة الدكتور أحمد فريد الرفاعي مدير إدارة الصحافة والنشر والثقافة المصرية في السنوات (١٩٣٦-١٩٣٨). وهي في الحقيقة النشرة السابقة نفسها، استأذن الدكتور الرفاعي صاحبها المستشرق والقائمين على

لجنة جِب التذكارية في إعادة نشرها، وأخرجها في حُلَّة جديدة في عشرين مجلدًا، وروجعت من قبل وزارة المعارف، حسب ما كُتب على غلافها، وصرَّح الرفاعي في مقدمتها، فشكر لرجالات الوزارة «تفضلَهم بالمراجعة والتهذيب والإصلاح والتعقيب، والأستاذ الثبت الشيخ عبد الخالق عمر أستاذ اللغة العربية الأول بدار العلوم، ومصححي دار المأمون».

والحق أن هذه الطبعة قد امتازت بالحرف الكبير والضبط الكامل وحسن الإخراج، وانتفع بها الناس في البلاد العربية وغيرها، وأعيد طبعها بالتصوير غير مرة، وظلت هي المرجع المتيسر للدارسين أكثر من خمسين عامًا، حتى صدرت نشرة الدكتور إحسان عباس سنة ١٩٩٣م، بل بعد صدورها أيضًا.

قرأ الشيخ المعلمي رحمه الله الجزء الأول من هذه الطبعة، ودوَّن ملاحظاته حسب الطريقة التي شرحتُها في التعريف بالرسالة السابقة. وهي نحو ١٢٠ ملاحظة، وقد نبَّه في بدايتها على أنه قيَّد ما ظهر له أنه خطأ، وأنه لم يستقص. ولا شك أنه لو استقصى لزادت ملاحظاته زيادة كبيرة.

وسبب كثرة الأخطاء فيها أنها ضُبطت ضبطًا كاملًا، وذلك يقتضي مراجعة دقيقة مضاعفة لكل كلمة، بل لكل حرف مع حركته. فإذا عُدَّ الضبط الكامل ميزة لكتاب، فإنه يعود وبالًا عليه إذا لم يُعط حقَّه من التصحيح والمراجعة. فانظر في ملاحظات الشيخ تجد نصفها أو أكثر منه متعلقًا بأغلاط الطبع. ومن ثم نجت منها طبعة مرجليوث، وطبعة الدكتور إحسان عباس أيضًا لقلة عنايته بضبط الأعلام على أهميته البالغة.

وقد يظن بعض الناس أن تنبيهات الشيخ المعلمي ربما فقدت الآن قيمتها العلمية بعد صدور النشرة المحققة للكتاب، وأن لها قيمة تاريخية فقط. والواقع أن جملة منها لا تزال صادقة على هذه الطبعة أيضًا. وأذكر منها على سبيل المثال ثلاث ملاحظات:

الأولى: ورد في نشرة الدكتور إحسان عباس (١/ ٧): «إلى أن هزم اليأسَ الطمع». ضبطت كلمة «اليأس» في طبعة الرفاعي (١/ ٤٨) بالنصب على أنه مفعول به، وكلمة «الطمع» بالرفع على أنه فاعل. والدكتور إحسان عباس اكتفى بضبط «اليأس» بالنصب، والمآل واحد. والسياق يقتضي العكس، فإن المقصود أن المؤلف كان يطمع في الحصول على كتاب جامع لتراجم الأدباء، ليُكفَى مؤونة التأليف في ذلك، وظل يبحث ويفتِّش حتى يئس. فالجملة بمعنى غلبة اليأس على الطمع المذكور. فعلَّق الشيخ على هذا الضبط بقوله: «الصواب: «إلى أن هزم اليأسُ الطمعَ». المعنى على هذا».

الثانية: جاء في (١/ ٩٤): «وقال عبد الرحمن النسائي». وكذا وقع في طبعتي مرجليوث والرفاعي، وهو خطأ ظاهر، فإن الصواب: «أبو عبد الرحمن النسائي» كما لاحظ الشيخ.

الثالثة: ذكر ياقوت في ترجمة إبراهيم الصولي (١/ ٧٤) أن «الحارث بن بُسْخُنَّر الزريم المغني» كان صديقًا له. كذا وردت كلمة الزريم في الطبعات الثلاث، فكتب الشيخ: «النديم» مع علامة الاستفهام. وقد أصاب المحزّ، فالزريم تحريف ما ذكره الشيخ. ويؤكده ما جاء في قطب السرور للرقيق النديم (ص ٥٧٤): «وقد وردت عليه رقعة محمد بن

الحارث بن بسخنر النديم».

أما أصل هذه التنبيهات وطريقة ترتيبها، وطريقتنا في نشرها، فقد سبق وصفها في الرسالة السابقة.

* * * *

(٨) من نوادر مخطوطات مكتبة الحرم المكي الشريف

في مكتبة الحرم المكي دفتر برقم ٤٦٥٨ قيَّد الشيخ في خمس صفحات منه عناوين مختارة من مخطوطات المكتبة مع أرقامها وبياناتها المهمة وملاحظاته على بعضها.

وهي ٦١ عنوانًا، ستة منها في القراءات، وثلاثة وعشرون في التفسير، واثنان وثلاثون في الحديث. فالمخطوطات التي انتقاها الشيخ محصورة في هذه العلوم الثلاثة، والظاهر أنه لم يتمكن من إتمام هذا العمل.

وقد كتب الأستاذ محمد عثمان الكنوي على الدفتر: «بعض نوادر المخطوطات استخرجها عبد الرحمن بن يحيى المعلمي رحمه الله في سنة ١٣٨٥. وهي تشمل نوادر المخطوطات في التجويد والقراءات والتفسير وعلوم القرآن والحديث ومصطلحه». ثم كتب الأستاذ الكنوي تحته اسمه وتحت اسمه توقيعه.

أهمية هذه العبارة في دلالتها على تاريخ هذا العمل، وهو ١٣٨٥، أي قبل وفاة الشيخ بنحو سنة، فهو من آخر أعماله رحمه الله.

ومن فوائد هذا الفهرس أن فيه ذكرًا لنسخة من شرح شفاء القاضي عياض لأبي الحسن بن قبرص برقم ٢٧٠، ونبَّه الشيخ على أن هذا الشرح

ناقص. لم نجد النسخة المذكورة في فهرس المكتبة المطبوع، وبحث عنها الموظفون في المكتبة فلم يعثروا عليها.

والشيخ رحمه الله لم يقتصر على البيانات المعروفة للنسخ الخطية بل أضاف إليها فوائد تدل على مقدار أهمية النسخة، فيقول مثلًا عن نسخة تفسير الرازي: «كتبت في القرن الحادي عشر، ولكنها جليلة». وكذلك عن نسخة من تفسير البغوي: «نسخة قديمة جيدة». ونحوه عن نسخة من صحيح البخاري: «نسخة جيدة قديمة». وعن نسخة من ذخائر المواريث للنابلسي: «نسخة غير قديمة، ولكنها نفيسة».

ويذكر أحيانًا تقديره لتاريخ كتابة النسخة، فيقول مثلًا عن نسخة من حاشية العصام على تفسير البيضاوي: «لعله من مكتوبات القرن الحادي عشر». ويقول عن نسخة من سنن النسائي: «نسخة جيدة مصححة لعلها من مكتوبات القرن العاشر»، وعن نسخة أخرى منه: «نسخة غير قديمة، ولكنها مصححة».

ويشير إلى حواشي النسخ، فقال مثلًا عن نسخة مصابيح السنة للبغوي: «نسخة جيدة أرِّخت سنة ٧٣٨ وعليها حواش كثيرة».

وإذا كانت النسخة ناقصة أو فيها خرم ينبِّه على ذلك، كقوله عن نسخة من «زاد المعاد» لابن القيم: «نسخة ناقصة ملفقة، فالنصف الأول تقريبًا نسخة يمنية أرِّخت ١١٢٩، والربع الأخير من نسخة قديمة كتب في خاتمته: آخر المجلد الثالث من هذا الكتاب وبتمامه تمَّ الكتاب... وأرِّخ سنة ٧٦٥».

* * * *

وفي ختام هذه المقدمة، أقدِّم خالص الشكر إلى المسؤولين في مكتبة الحرم المكي الشريف ـ ولا سيما العاملين في قسم المخطوطات فيها ـ على ترحيبهم بروّاد المكتبة، ومساعدتهم على الاستفادة من ذخائرها، فجزاهم الله خير الجزاء.

وأرجو أن أكون قد وُفِّقت في تقديم رسائل هذا المجموع على وجه يليق بها وييسِّر الاستفادة منها، والله ولي التوفيق، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

محمد أجمل أيوب الإصلاحي

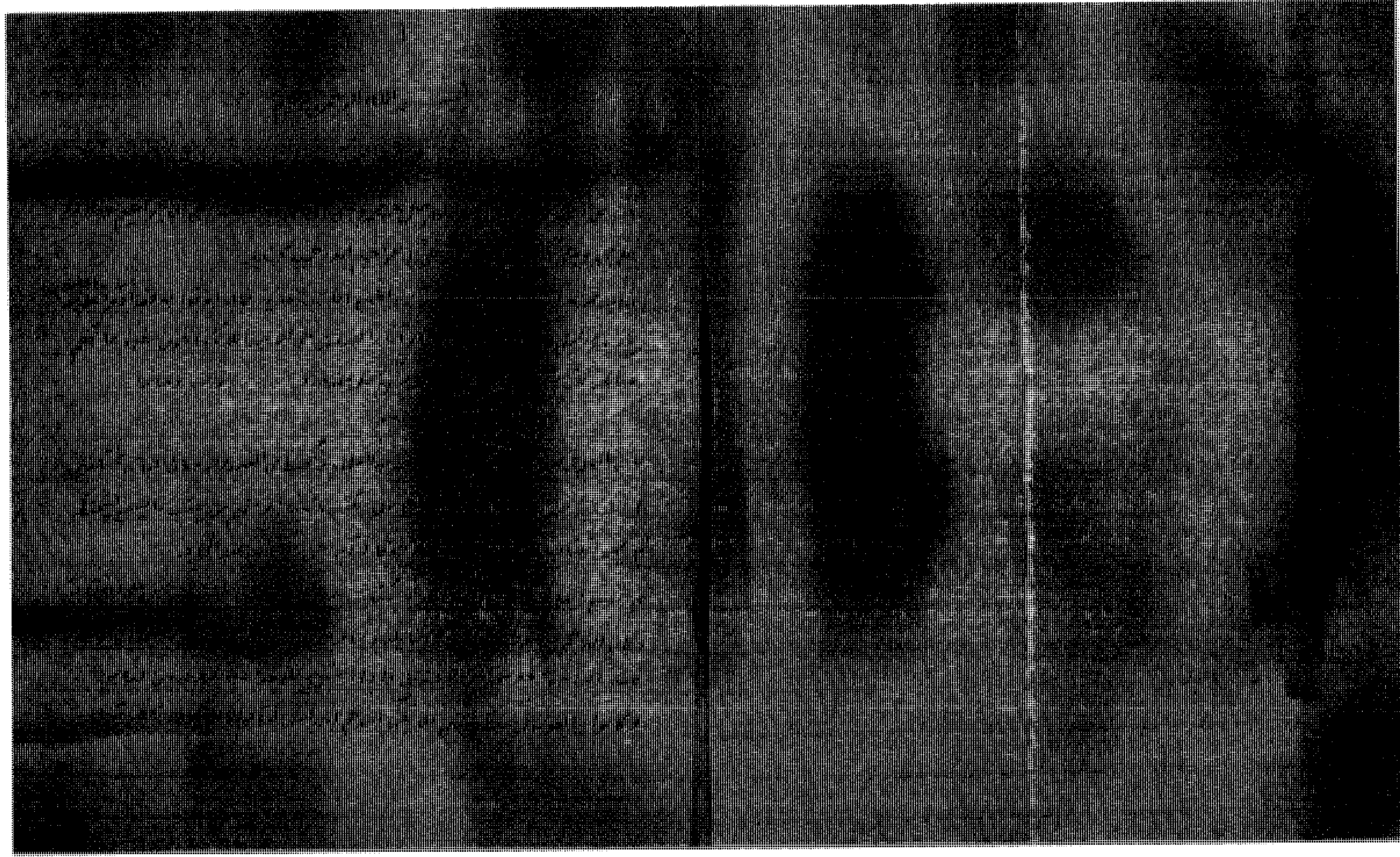
الرياض ١٢/ ٩/ ١٤٣٣

نماذج من النُّسخ الخطية

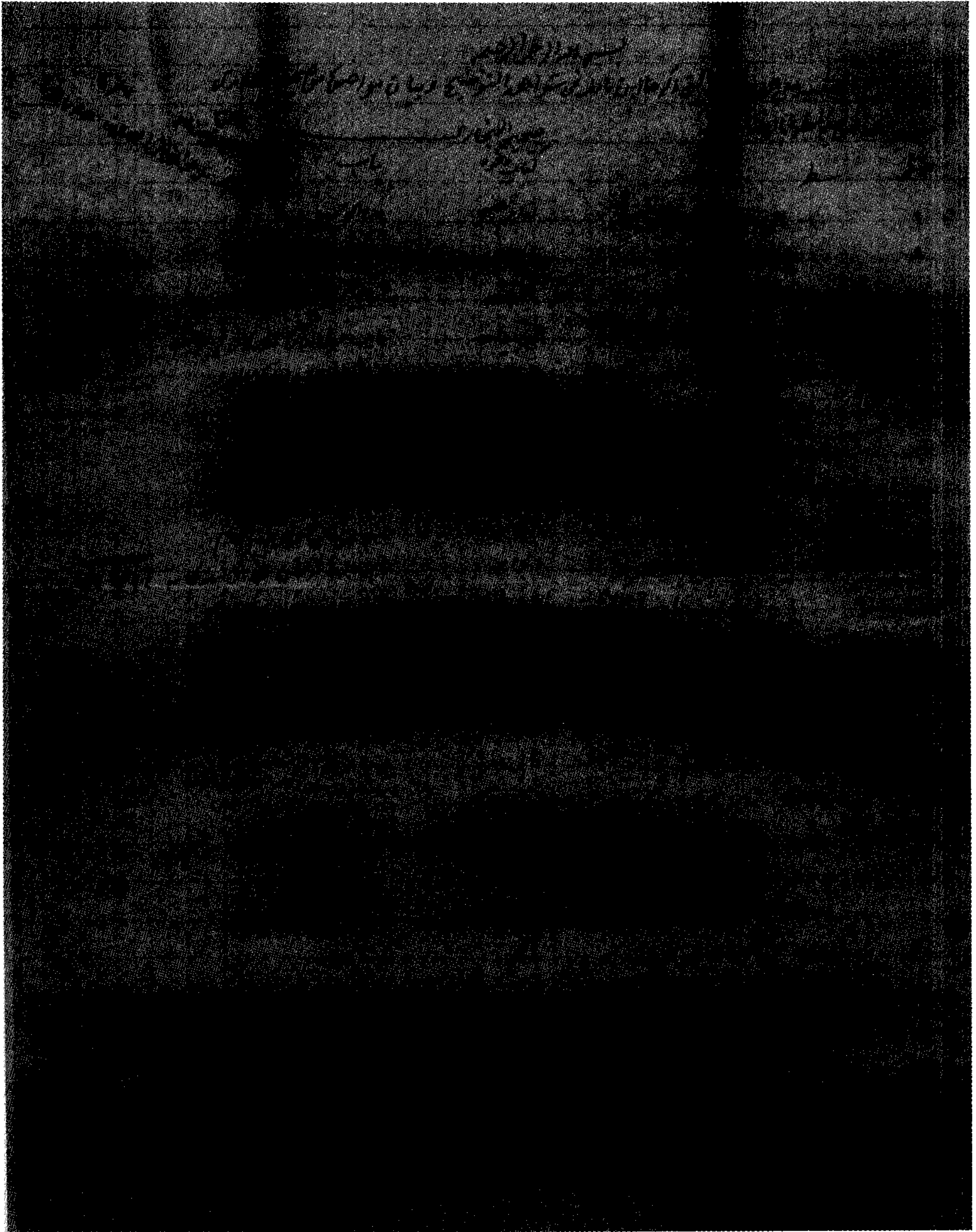
أصول التصحيح العلمي (مسوَّدة)

أصول التصحيح العلمي (مسوَّدة)

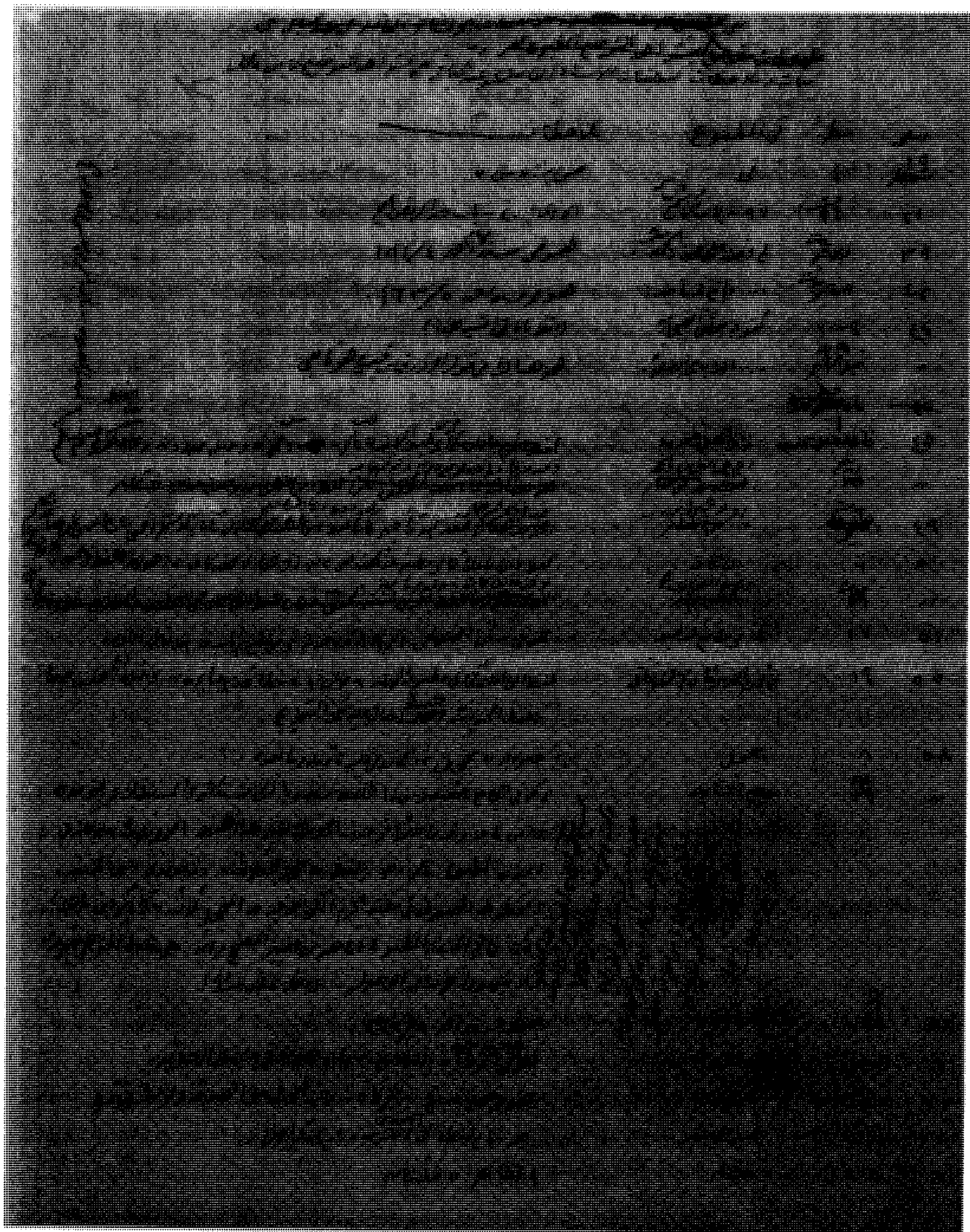
ورقة من رسالة في تصحيح النصوص



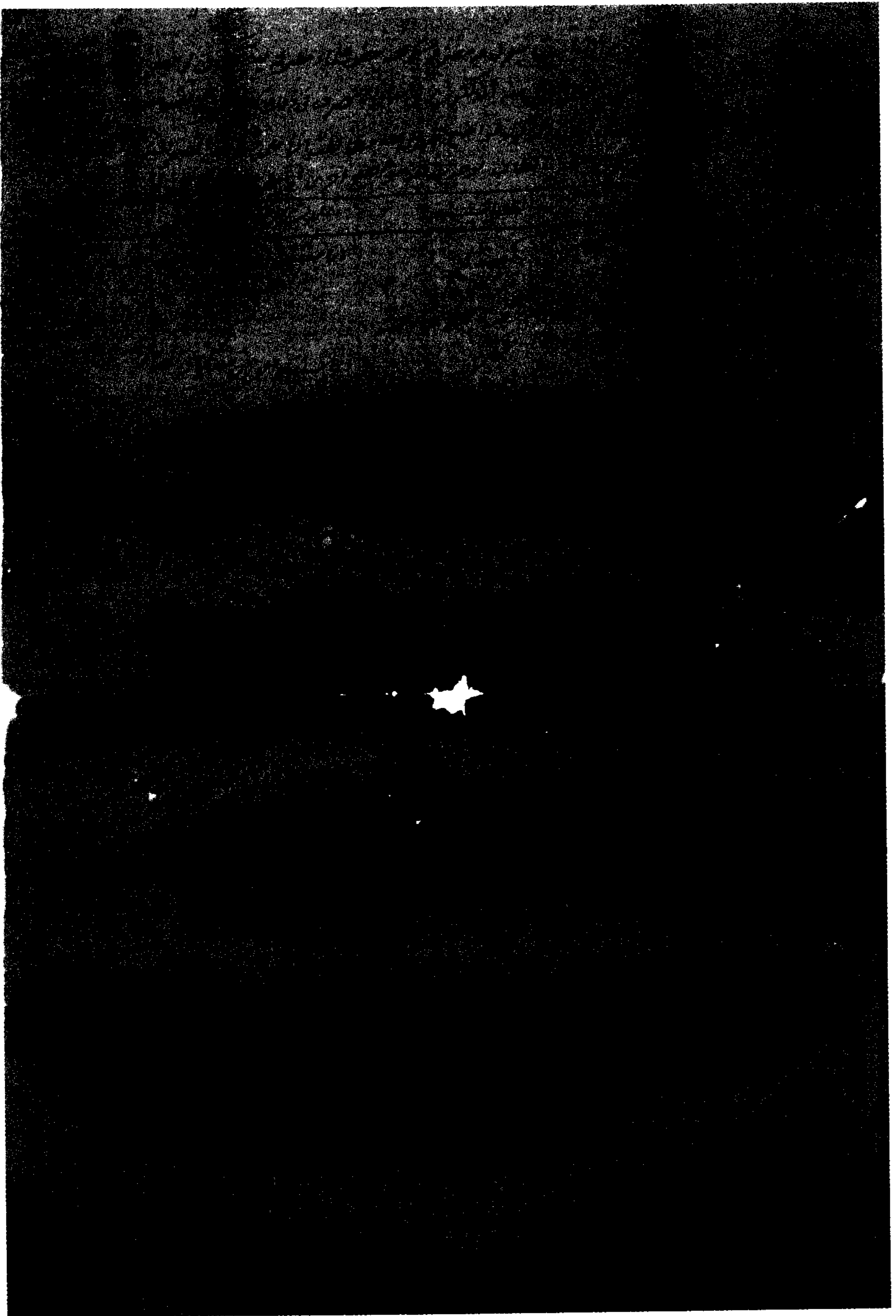
نموذج من رسالة أصول التصحيح



التنبيه على أحاديث «شواهد التوضيح والتصحيح» لابن مالك

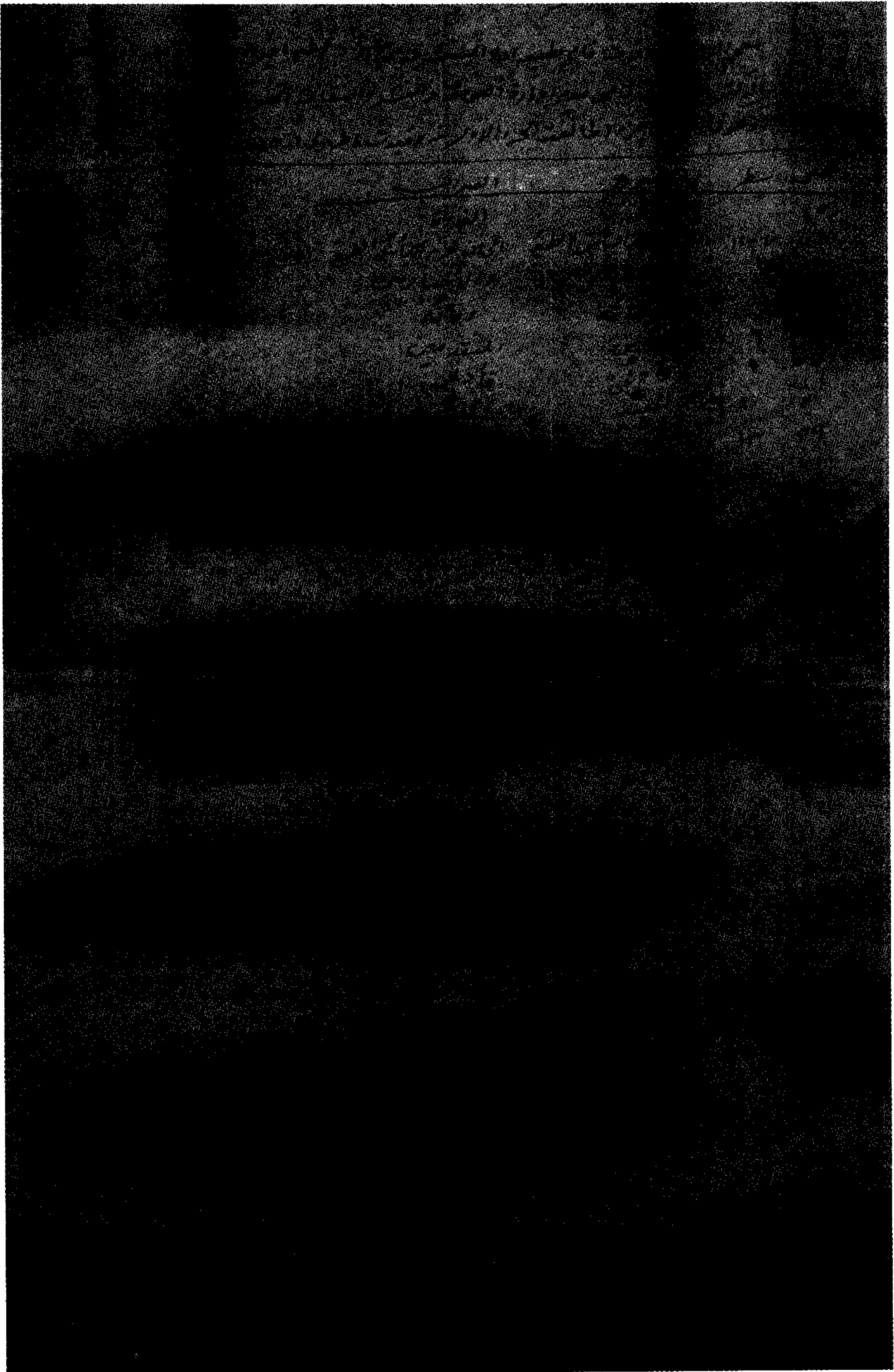


تنبيهات وملاحظات لتعليقات الأستاذ فؤاد عبد الباقي



تصحيحات على كامل المبرد

تصحيحات على سبل السلام



تصحيحات على معجم الأدباء